قطاع البنوك السعودي - الربع الرابع ٢٠١٧

في الربع الرابع ٢٠١٧، ارتفع المركز المالي لقطاع البنوك السعودي عن الربع المماثل من العام السابق بمعدل ٢,٢٪ و١,٠٪ عن الربع السابق الى ٢,٣٠٦ مليار ريال سعودي. شكّل إجمالي القروض ٧٣,٥٪ من إجمالي الأصول، في حين شكلت الودائع ٧٠,٢٪ من إجمالي المطلوبات. حقق المركز المالي لقطاع البنوك نموا بمعدل سنوي مركب ٧,٩٪ خلال فترة ١٠ سنوات.

نمو اصول قطاع المصارف والخدمات المالية

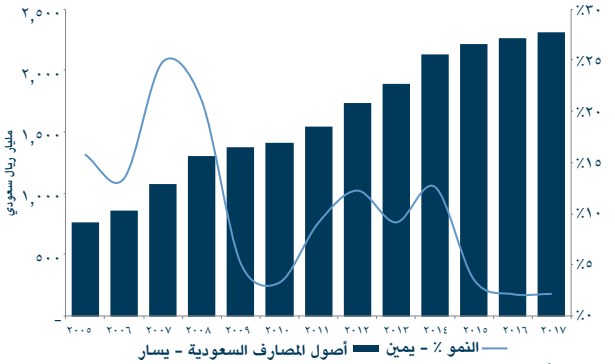

نمو أصول قطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٧

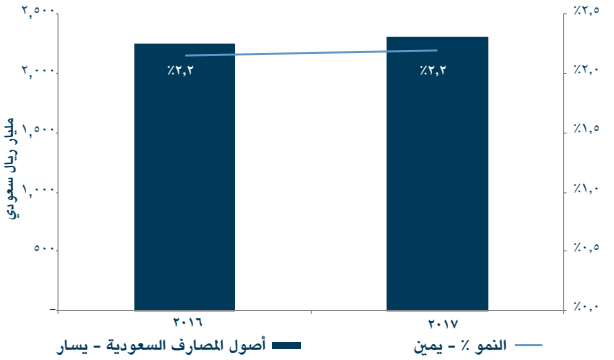

توزيع أصول قطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٧

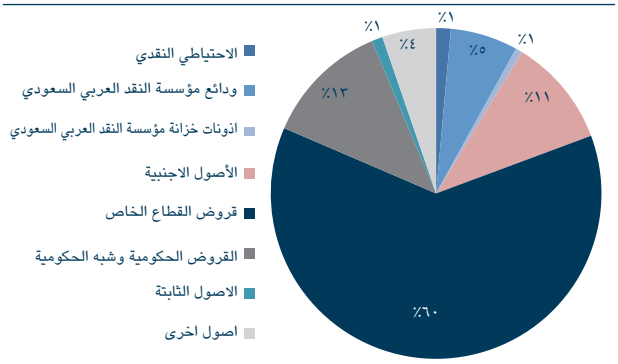

توزيع المطلوبات ورأس المال لقطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٧

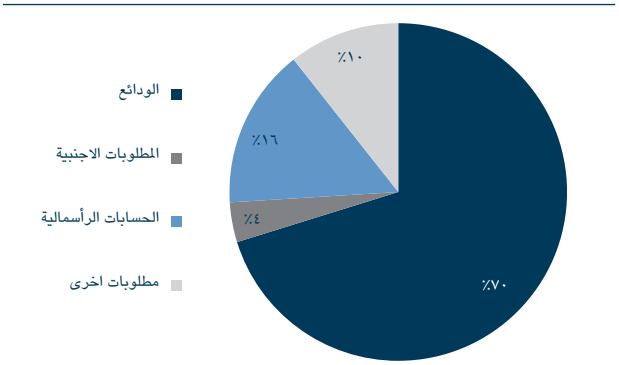

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

بلغ عدد البنوك السعودية في القطاع ١٢ بنك مدرج في السوق المالي السعودي وغيرها من المصارف غير المدرجة. يعتبر البنك الأهلي التجاري أكبر بنك في المملكة من حيث قيمة المركز المالي، حيث بلغت قيمة أصوله أكثر من ٤٤٣,٩ مليار ريال سعودي ، ويمثل ٢٠,٠٪ من إجمالي السوق، يليه مصرف الراجحي بأصول قيمتها ٣٤٣,١ مليار ريال سعودي (١٥,٤٪ من الحصة السوقية). تمثل مجموعة سامبا المالية ١٠,٢٪ من إجمالي السوق (بأصول قيمتها ٢٢٧,٦ مليار ريال سعودي) يليها بنك الرياض بأصول قيمتها ٢١٦,٣ مليار ريال سعودي (٩,٧٪ من الحصة السوقية).

من إجمالي ١٢ بنك، تتوافق أربعة بنوك (مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة) مع الشريعة الإسلامية، حيث تمثل مجتمعة ٢٦,٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية. يعتبر مصرف الراجحي أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية في المملكة، بنسبة ٥٨,٢٪ من إجمالي الحصة السوقية في الربع الرابع ٢٠١٧ (انخفاض بشكل طفيف من ٥٨,٣٪ في الربع الثالث ٢٠١٧).

الحصة السوقية لإجمالي الأصول المصرفية - الربع الرابع ٢٠١٧

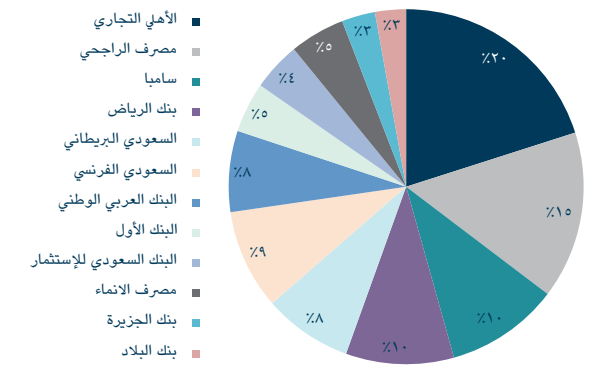

الحصة السوقية لأصول المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية - الربع الرابع ٢٠١٧

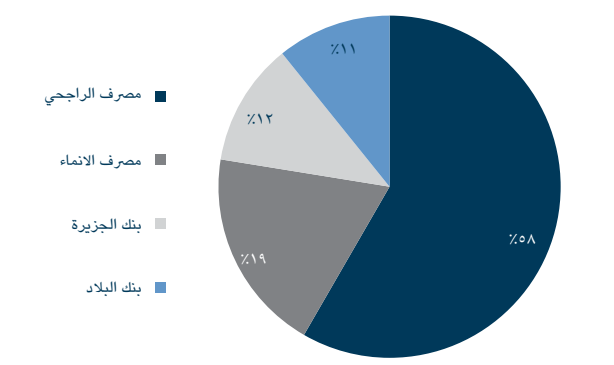

المصدر: بلومبرغ

رئيس ادارة الابحاث
طلحة نزر
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٥٠
t.nazar@aljaziracapital.com.sa

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

قطاع البنوك السعودي

مارس ٢٠١٨

المملكة العربية السعودية | التقرير الربعي | الربع الرابع ٢٠١٧

الودائع

ارتفعت كل من الودائع البنكية والعرض النقدي لقطاع البنوك السعودي بشكل ثابت عند معدل سنوي مركب لفترة ١٠ سنوات بنسبة ٨,٥٪ لكل منهما. إرتفع إجمالي الودائع في الربع الرابع ٢٠١٧ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,١٪ إلى ١,٦١٩ ترليون ريال سعودي من ١,٦١٧ ترليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦.

إرتفعت الودائع تحت الطلب في الربع الرابع ٢٠١٧ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢,٧٪ إلى ١,٠٠٠,١ مليار ريال سعودي من ٩٧٤,١ مليار ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦.

تمثل الودائع تحت الطلب ٦١,٨٪ من إجمالي الودائع (إرتفاع من ٦١,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٧) في حين تمثل الودائع لأجل وودائع الإدخار ٢٧,٧٪ فقط.

أظهر تفصيل الودائع حسب الجهات المودعة أن ما يقارب ٧٦,٤٪ من إجمالي الودائع تعود للأفراد، بينما تمثل ودائع الجهات الحكومية ٢١,٦٪ من الإجمالي.

تمثل ودائع الأعمال التجارية والأفراد ٨٩,٣٪ من الودائع تحت الطلب، بينما تمثل ودائع الحكومة النسبة المتبقية بحدود ١٠,٧٪ (إرتفاع من ٩,٠٪ في الربع الثالث ٢٠١٧)، في حين مثلت الأعمال التجارية والأفراد ما يقارب ٥٥,٢٪ من الودائع لأجل وودائع الإدخار بينما مثلت ودائع الحكومة ٤٤,٨٪ (إنخفاض من ٤٧,١٪ في الربع الثالث ٢٠١٧).

نمو الودائع

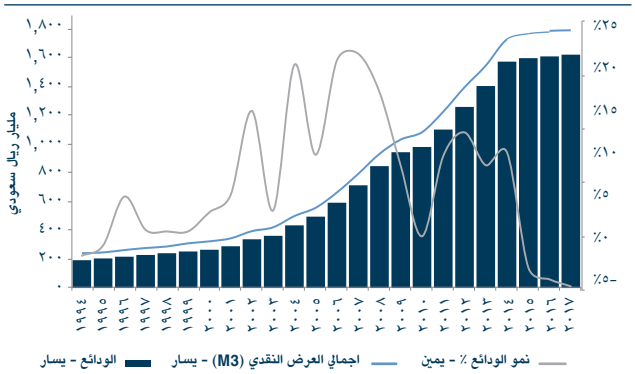

نمو الودائع - الربع الرابع ٢٠١٧

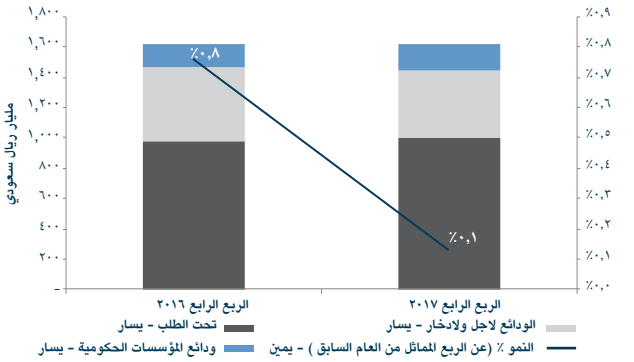

توزيع الودائع تحت الطلب

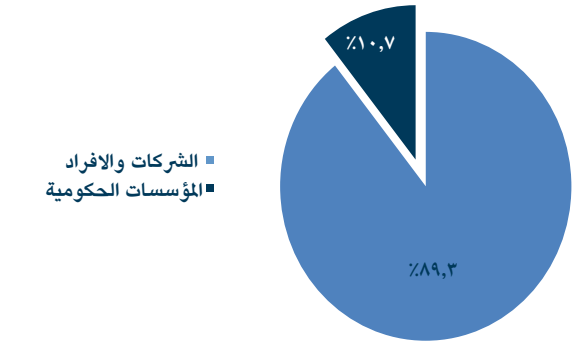

توزيع الودائع

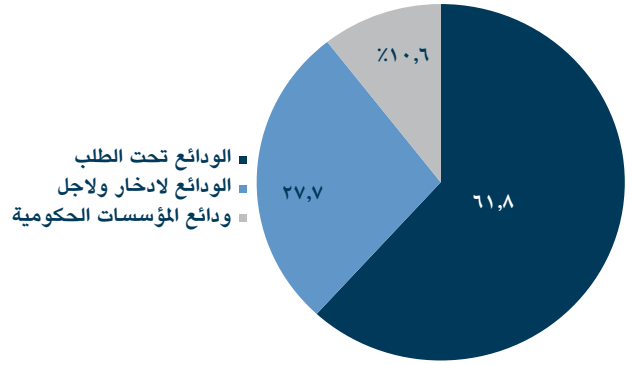

توزيع الودائع لأجل وودائع الادخار

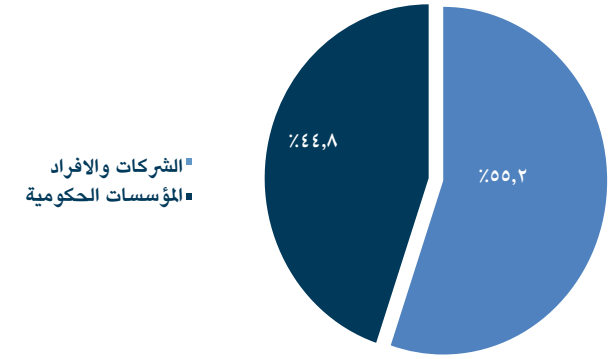

إجمالي ودائع القطاع

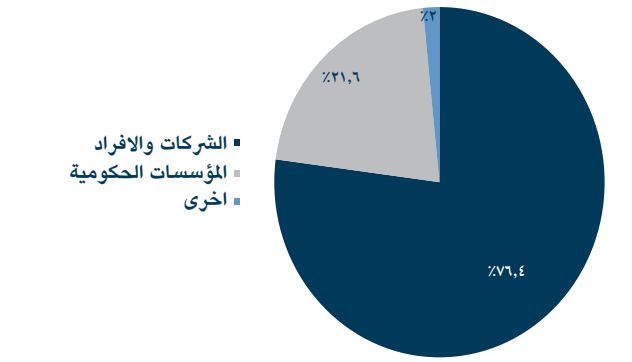

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

الودائع -حسب البنك

بلغت قاعدة الودائع لدى البنك الأهلي التجاري ٣٠٩ مليار ريال سعودي حيث يعتبر من أكبر المصارف السعودية، يليه مصرف الراجحي مع قاعدة ودائع بقيمة ٢٧٣ مليار ريال سعودي.

حقق بنك البلاد أعلى نمو للودائع في الربع الرابع ٢٠١٧ (ارتفاع ١٨,٨٪ عن الربع المماثل من العام السابق)، لترتفع بذلك الحصة السوقية إلى ٢,٩٪ من ٢,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. في المركز الثاني جاء مصرف الإنماء، حيث ارتفعت قاعدة الودائع بنسبة ١٠,٥٪ عن الربع المماثل من العام السابق وارتفعت حصته السوقية الى ٥,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٤,٨٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

سجلت قاعدة الودائع لدى البنك الأول أكبر تراجع بنسبة ٨,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق، حيث تراجعت الى ٧٨ مليار ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٨٥ مليار ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦، كما انخفضت الحصة السوقية في الربع الرابع ٢٠١٧ إلى ٤,٧٪ من ٥,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. يليه البنك السعودي الفرنسي، حيث تراجعت الودائع بمعدل ٤,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق إلى ١٥١ مليار ريال سعودي، مما نتج عنه تراجع بالحصة السوقية إلى ٩,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٩,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

ارتفعت قاعدة الودائع لدى مصرف الراجحي، أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية، عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٢٪ كما ارتفعت الحصة السوقية إلى ١٦,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٧. في هذه الأثناء، تراجعت حصة البنك الأهلي التجاري السوقية إلى ١٨,٦٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ١٨,٨٪ في الربع الرابع ٢٠١٦ كما تراجعت الودائع بمعدل ٢,١٪ خلال نفس فترة المقارنة.

القروض

تراجع إجمالي محفظة قروض قطاع البنوك السعودي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ١,٣٪ إلى ١,٣٨ تريليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٧، وسجل القطاع معدل نمو سنوي مركب خلال فترة ١٠ سنوات بنسبة ٨,٨٪.

يستحق ما يقارب ٥٠,٢٪ (انخفاض من ٥١,٨٪ في الربع السابق) من القروض الممنوحة السداد خلال فترة أقل من عام. سجلت القروض بفترات استحقاق تتراوح ما بين سنة الى ٣ سنوات ارتفاع بشكل طفيف عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٠,٣٪، نتيجة ارتفاع نسبتها من إجمالي قروض القطاع من ١٨,٩٪ في الربع الرابع ٢٠١٦ الى ١٩,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٧.

يؤدي التركيز المرتفع على القروض قصيرة الأجل في بيئة يرتفع فيها سعر الفائدة إلى التسهيل على البنك بإعادة تسعير القروض الجديدة.

نمو إجمالي الودائع المصرفية

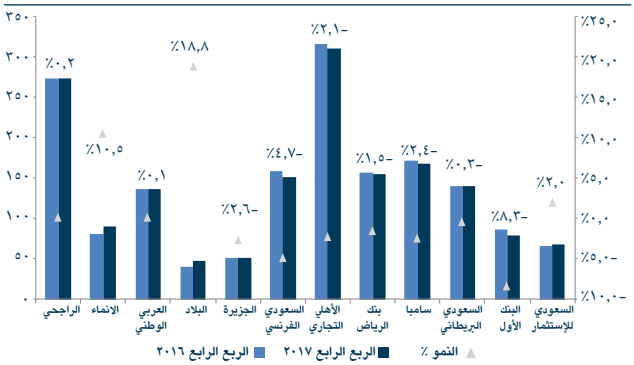

مقارنة الحصة السوقية للودائع

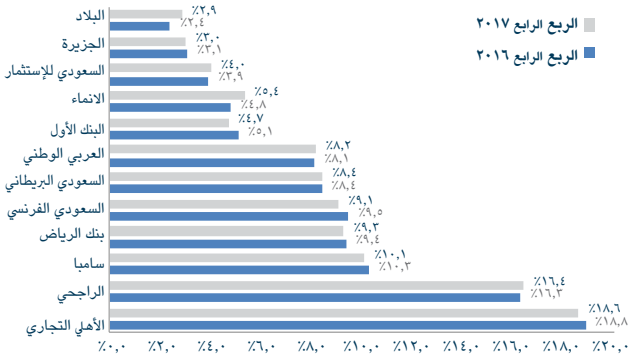

المصدر: تقارير الشركة المالية وبلومبرغ

نمو القروض

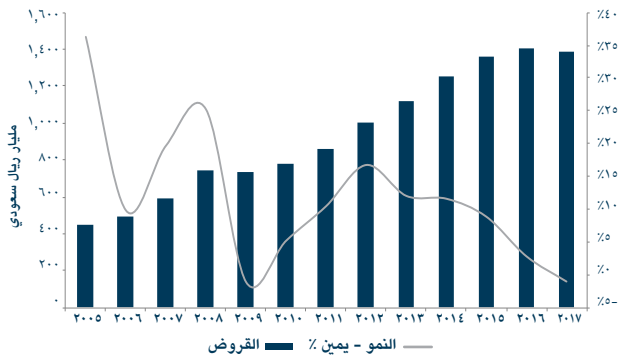

نمو استحقاق القروض

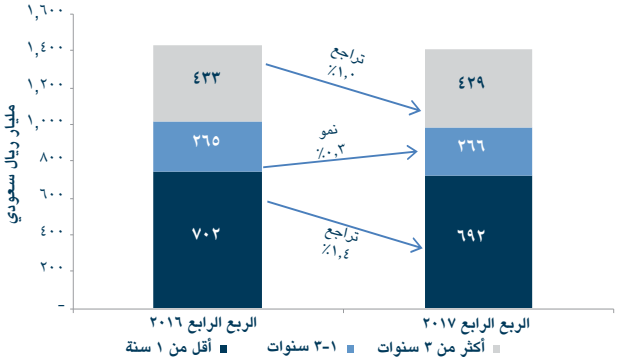

حصة القروض بناء على فترة الاستحقاق

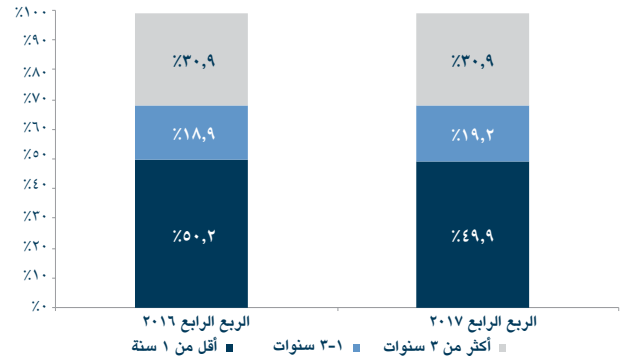

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

تفاصيل القروض

كان القطاع التجاري أكبر مقترض مقارنة مع بقية القطاعات، حيث سجل ٢٢,٦٪ من إجمالي القروض، يليه قطاع التصنيع بنسبة ١١,٦٪ من إجمالي القروض. شهد قطاع التشييد والبناء، في المرتبة الثالثة، انخفاض في الإقراض نتيجة تراجع حصة القطاع إلى ٦,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٧,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

قروض الأفراد (بيانات ساما الأحدث تغطي حتى الربع الثالث)

انخفضت قروض الأفراد على مستوى القطاع [باستثناء تمويل التطوير العقاري، تمويل التأجير وتمويل ضمان الأسهم (هامش الإقراض)] في الربع الثالث ٢٠١٧ بمعدل ١,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق (انخفاض ٠,٣٪ عن الربع السابق) الى ٣٣٩,١ مليار ريال سعودي.

استحوذ تمويل السيارات على الجزء الأكبر من قروض الأفراد، حيث بلغ ما يقارب ١٠,١٪ في الربع الثالث ٢٠١٧، يليه قروض تمويل تجديد المساكن بنسبة ٧,٩٪ إلى اجمالي قروض الأفراد.

بلغت القروض باستخدام البطاقات الائتمانية نسبة ٣,٤٪ في الربع الثالث ٢٠١٧، بارتفاع من ٣,٣٪ في الربع الثالث ٢٠١٦.

قروض التطوير العقاري

حقق قطاع التطوير العقاري معدل نمو سنوي مركب ١٩,٧٪ للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، ليصل إلى ٢١١,٥ مليار ريال سعودي. خلال العام ٢٠١٧، شكل كل من قطاعي الأفراد والشركات ما نسبته ٥٧,٤٪ و٤٢,٦٪ على التوالي من إجمالي القروض العقارية.

عموما، ارتفعت قروض شركات التطوير العقاري في العام ٢٠١٧ بنسبة ٦,٥٪ عن العام السابق إلى ٩٠,١ مليار ريال سعودي، بعد الارتفاع في العام ٢٠١٦ عن العام السابق بنسبة ١٤,٣٪. ارتفعت قروض الأفراد في العام ٢٠١٧ بنسبة ٩,٨٪ عن العام السابق إلى ١٢١,٤ مليار ريال سعودي، بعد الارتفاع في العام ٢٠١٦ عن العام السابق بنسبة ٨,٢٪.

الحصة السوقية في القروض حسب البنك

انخفضت الحصة السوقية للبنك الأهلي التجاري، اكبر مقرض في القطاع، إلى ١٨,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٧، من ١٨,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٦، بينما شهد مصرف الراجحي ثاني أكبر مقرض في القطاع، ارتفاع في الحصة السوقية في الربع الرابع ٢٠١٧ إلى ١٦,٩٪ من ١٦,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. كان مصرف الإنماء الرابح الأكبر من حيث الحصة السوقية في سوق القروض، بينما كان البنك الأول الخاسر الاكبر.

ارتفعت الحصة السوقية للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بقيادة مصرف الراجحي، في الربع الرابع ٢٠١٧ إلى ٢٨,٧٪ من ٢٦,٩٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. من بين المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ارتفعت الحصة السوقية لمصرف الإنماء إلى ٥,٧٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٥,٠٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. إضافة الى ذلك، ارتفعت الحصة السوقية لبنك البلاد إلى ٣,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٢,٦٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. مع ذلك، تراجعت الحصة السوقية لبنك الجزيرة إلى ٢,٩٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٣,٠٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

توزيع إجمالي القروض بالنسبة للقطاع

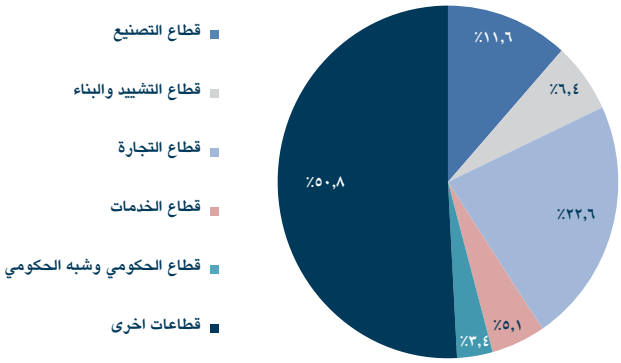

تفاصيل قروض الأفراد

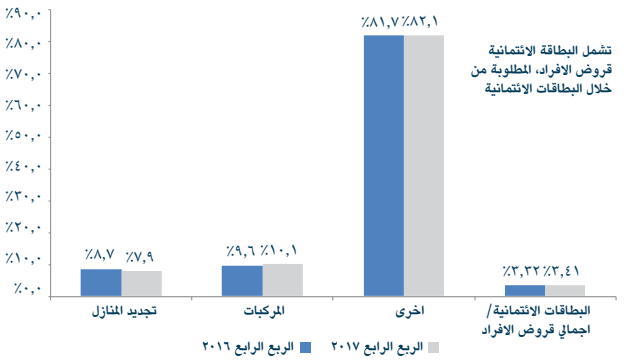

قروض قطاع التطوير العقاري

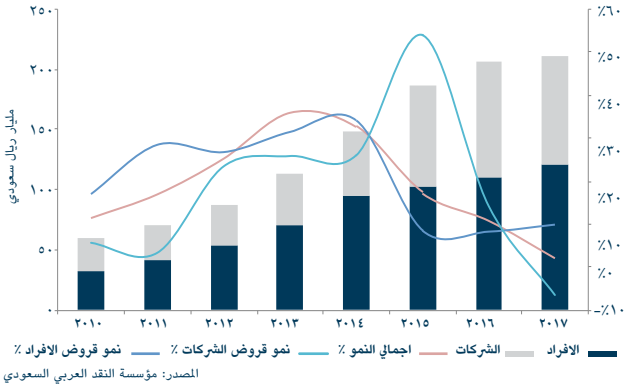

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

إجمالي الحصة السوقية للمصارف

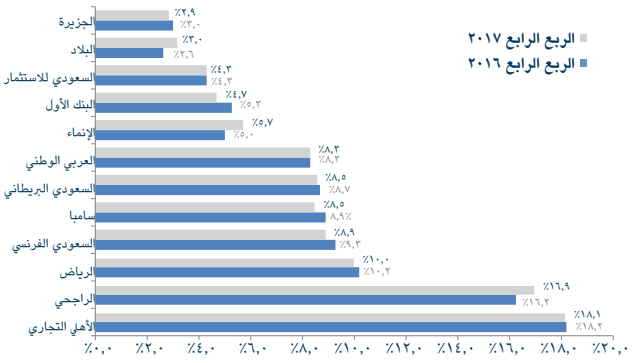

المصدر: تقارير الشركة المالية

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

من بين ١٢ بنكا في القطاع، حققت ثلاثة بنوك ارتفاعا في إجمالي القروض عن الربع المماثل من العام السابق.

حققت محفظة القروض لبنك البلاد أكبر ارتفاع في الربع الرابع ٢٠١٧ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٢٠,٢٪، مما رفع ذلك من الحصة السوقية.

حقق مصرف الإنماء ثاني أفضل أداء من حيث نمو إجمالي القروض بنسبة ١٣,١٪ عن الربع المماثل من العام السابق. كان أداء البنك الأول الأسوأ، حيث تراجع إجمالي القروض في الربع الرابع ٢٠١٧ بمعدل ١١,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق، تليه مجموعة سامبا المالية بانخفاض ٥,٩٪ خلال نفس الفترة.

ارتفع متوسط نمو إجمالي القروض في المصارف المتوافقة مع الشريعة في الربع الرابع ٢٠١٧ عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة ٧,٧٪.

القروض المتعثرة

بلغت نسبة القروض المتعثرة في القطاع ١,٤٥٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٧ مقابل ١,٢٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. تراجع معدل تغطية القروض المتعثرة الى ١٥٦٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ١٧٦٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

بلغ معدل القروض المتعثرة لكل من مصرف الراجحي ومجموعة سامبا ٠,٧٤٪ و٠,٩٤٪ على التوالي، يعتبران الأفضل في القطاع. بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة لكل من مصرف الراجحي ومجموعة سامبا ٣١٤٪ و١٧٥٪ على التوالي في الربع الرابع ٢٠١٧.

كان معدل القروض المتعثرة لدى البنك الأول الأعلى في القطاع بمعدل ٢,٩٩٪، بينما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة ١٤٠٪ في الربع الرابع ٢٠١٧. حقق مصرف الراجحي التحسن الأكبر في نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى ٣١٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٢٣١٪ في الربع الرابع ٢٠١٦، بينما سجل البنك العربي الوطني التراجع الأكبر في نسبة تغطية القروض المتعثرة من ٢٧٠٪ في الربع الرابع ٢٠١٦ إلى ١٦١٪ في الربع الرابع ٢٠١٧.

معدل الإقراض إلى الودائع

تراجع معدل الإقراض الى الودائع في القطاع الى ٨٤,٨٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٨٥,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٦، كما تراجع إجمالي القروض بمعدل ١,٠٪ عن الربع المماثل من العام السابق وتراجعت الودائع بنسبة ٠,٧٪ خلال نفس فترة المقارنة.

حقق بنك البلاد معدل الإقراض الى الودائع الأعلى بنسبة ٩٣,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٧، يليه بنك الرياض بمعدل ٩١,٣٪ لنفس فترة المقارنة. سجلت مجموعة سامبا المالية معدل الإقراض الى الودائع الأقل بنسبة ٧١,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ مقابل ٧٣,٩٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

نلاحظ أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد رفعت معدل الإقراض الى الودائع من ٨٥٪ الى ٩٠٪.

إجمالي توزيع قروض المصارف

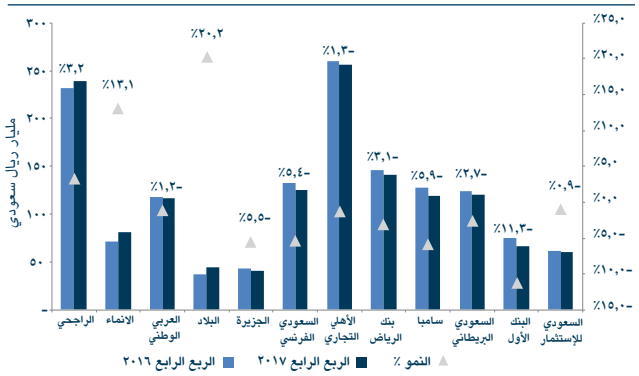

أداء القروض المستحقة إلى القروض المتعثرة

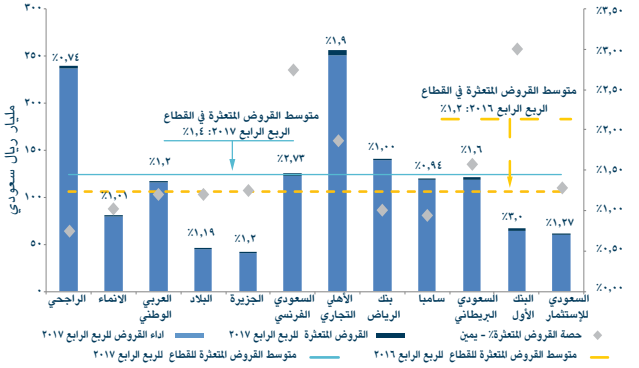

معدل القروض إلى الودائع

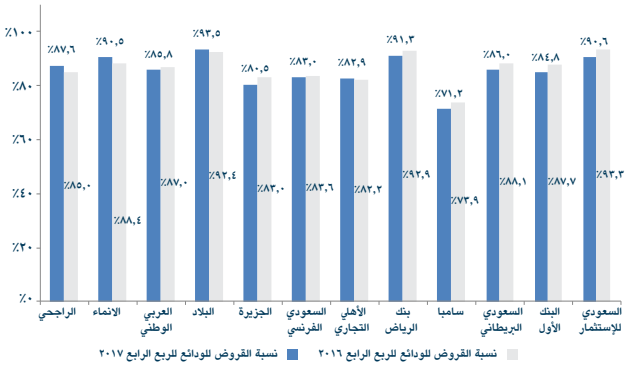

المصدر: تقارير الشركة المالية

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

هامش صافي الفوائد تحت الضغط

من إجمالي ١٢ بنك، سجل فقط البنك الأهلي التجاري انخفاض في هامش صافي الفائدة إلى سالب ٠,٠١٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ من ٠,٣٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

حقق البنك الأول أعلى ارتفاع في هامش صافي الفائدة بنسبة ٠,٥٦٪ في الربع الرابع ٢٠١٧ إلى ٠,٩٢٪ من ٠,٣٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. عموما، تراجع العائد على ودائع الإدخار والودائع لأجل في القطاع خلال الربع الرابع ٢٠١٧ بمعدل ٢٩٪ عن الربع المماثل من العام السابق مقابل انخفاض ١٩٪ في الربع الثالث ٢٠١٧.

أعلن البنك الأهلي التجاري عن أعلى تكلفة للودائع لأجل بمبلغ ٩٩٦ مليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٧ مقابل ١,٠٩٢ مليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦، انخفاض ٨,٨٪ عن الربع المماثل من العام السابق. لم يسجل أي من البنوك نموا في العائد على الودائع.

حقق بنك الجزيرة أعلى عائد على ودائع الإدخار والودائع لأجل بنسبة ١,٨٢٪، يليه البنك الأهلي التجاري بنسبة ١,٧١٪.

سجل البنك السعودي البريطاني أقل عائد على ودائع الإدخار والودائع لأجل في السوق بنسبة ٠,٤٤٪، يليه مجموعة سامبا المالية بنسبة ٠,٤٥٪.

تفاصيل الربح التشغيلي

ارتفع صافي الربح التشغيلي للربع الرابع ٢٠١٧ عن الربع المماثل من العام السابق بمعدل ٩,٦٪ إلى ٢٢,٣ مليار ريال سعودي من ٢٠,٣ مليار ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦.

ساهم قطاع الأفراد بحدود ٤٥,٢٪ من اجمالي صافي الربح التشغيلي للربع الرابع ٢٠١٧ مقابل ٤١,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٦. ارتفع صافي الربح التشغيلي لقطاع الأفراد بنسبة ١٩,٦٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

تراجعت مساهمة قطاع الشركات في صافي الربح التشغيلي من ٣٢,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٦ الى ٣١,٠٪ في الربع الرابع ٢٠١٧. بلغ صافي الربح التشغيلي من قطاع الشركات ٦,٩ مليار ريال سعودي (ارتفاع ٥,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق).

تراجع الدخل من أعمال الخزينة بنسبة ٤,٥٪ عن الربع المماثل من العام السابق بينما ارتفع الدخل من الاستثمارات بنسبة ٢٢,٠٪ خلال نفس الفترة. في هذه الأثناء، تراجع صافي الربح من المصادر الأخرى بمعدل ٤,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

بلغ صافي الربح التشغيلي للبنك الأهلي التجاري ٤,٥ مليار ريال سعودي، مما ساهم بنسبة ٢٠,٣٪ من اجمالي صافي ربح القطاع في الربع الرابع ٢٠١٧، يليه مصرف الراجحي حيث ساهم بنسبة ١٨,٨٪ (صافي الربح بقيمة ٤,٢ مليار ريال سعودي).

هامش صافي الفوائد

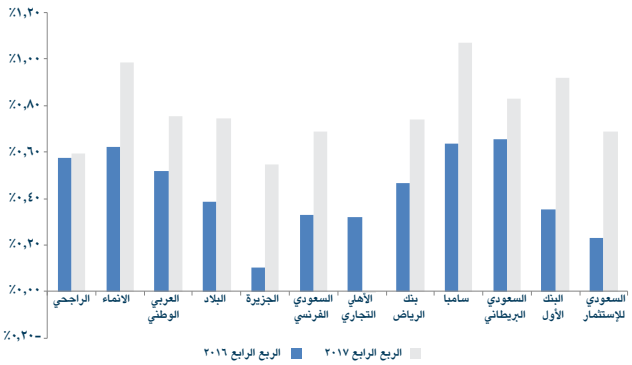

التكلفة على ودائع الادخار والودائع لأجل

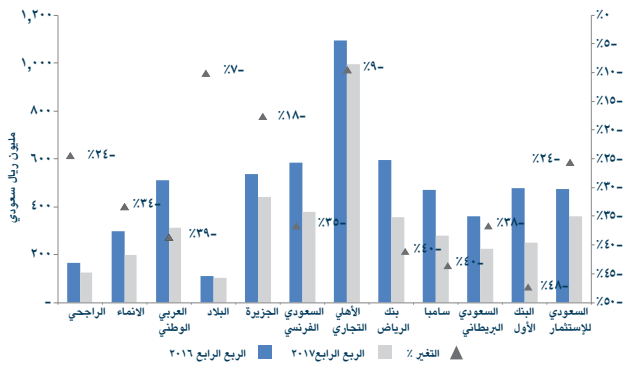

المصدر: تقارير الشركة المالية، بلومبرغ

سعر الإقراض

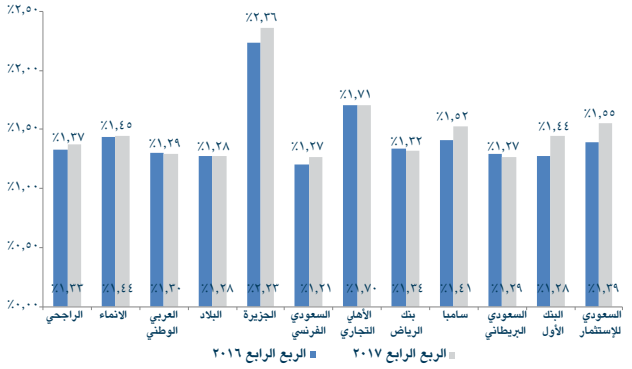

الربح التشغيلي لكل بنك في الربع الرابع ٢٠١٧

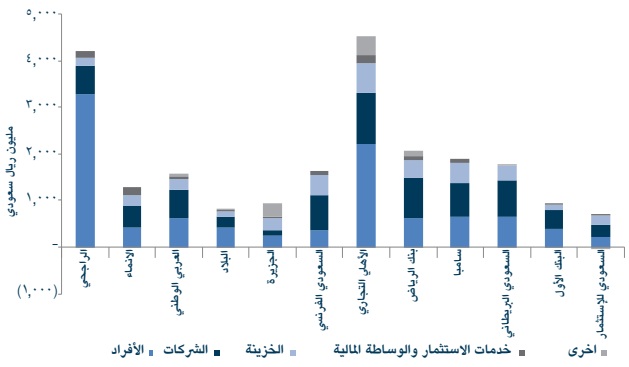

تفاصيل صافي الربح التشغيلي

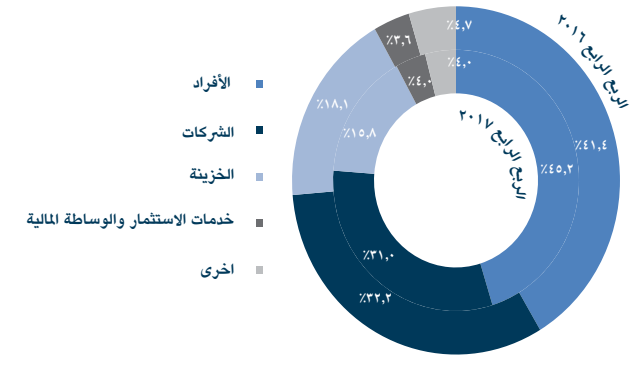

المصدر: تقارير الشركة المالية

جميع حقوق الطبع محفوظة ©

الجزيرة كابيتال
ALJAZIRA CAPITAL الجزيرة للأسواق المالية

إدارة الأبحاث

رئيس ادارة الابحاث
طلحة نزر
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٥٠
t.nazar@aljaziracapital.com.sa

محلل
سلطان القاضي, CAIA
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣٧٤
s.alkadi@aljaziracapital.com.sa

محلل
جاسم الجبران
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٤٨
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

محلل
وليد الجبير
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦١٤٦
W.aljubayr@aljaziracapital.com.sa

محلل
مهند العودان
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦١١٥
M.alodan@aljaziracapital.com.sa

إدارة الوساطة والمراكز الاستثمارية

المدير العام لإدارة أعمال الوساطة والمبيعات
علاء اليوسف
+٩٦٦١١٢٢٥٦٠٦٠
a.yousef@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد-
رئيس الوساطة الدولية والمؤسساتية
لؤي جواد المطوع
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٧٧
lalmutawa@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم
عبد الله الرهيط
+٩٦٦ ١٦ ٣٦١٧٥٤٧
aalrahit@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - مجموعة خدمات الوساطة والمبيعات بالمنطقة الوسطى
سلطان ابراهيم المطوع
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣٦٤
s.almutawa@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - رئيس المراكز الاستثمارية للمنطقة الغربية والجنوبية
منصور حمد الشعيبي
+٩٦٦ ١٢ ٦٦١٨٤٤٣
m.alshuaibi@aljaziracapital.com.sa

نبذة عن الجزيرة كابيتال

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت اشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة اصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الادارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استمرارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

شرح مصطلحات التصنيف

١. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حاليا بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدّة ١٢ شهرا. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من ١٠ ٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

٢. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حاليا بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدّة ١٢ شهرا. و الأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من ١٠ ٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

٣. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدّة ١٢ شهرا. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.

٤. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معلّق بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغايـــة من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عـــن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما ســبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مســتثمر ومدى قابليته/ رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاســتثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناســباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المســتثمر بأخذ المشــورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاســتثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات او تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشـــهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأســـعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأســـواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيد هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبنية عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مســؤولية عن أية خســـارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأســـعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي اســـتثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعليا. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رســـوم على الاســـتثمارات في الأسهم. تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفين متخصصين في شركة الجزيرة للأســـواق المالية، وهم يتعهدون بأنهم وزوجاتهم وأولادهم لا يمتلكون أسهماً أو أوراق مالية أخرى يتضمنها هذا التقرير بشكل مباشر وقت إصدار هذا التقرير، لكن كاتبو هذا التقرير و/او زوجاتهم / أولادهم قد يمتلكون أوراق مالية / حصص في الصناديق المفتوحة للجمهور المستثمرة في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير كجزء من محفظة متنوعة والتي تدار من قبل طرف ثالث. تم إعداد هذا التقرير بشـــكل منفصل ومســـتقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا اولئك الذين يســـمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الرابعة الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصا في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشـــكل مباشر، أو بشـــكل غير مباشر عن طريق صناديق اســـتثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدرائها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يســـمح بنســـخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواءً داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.